الأحكام النحوية الواجبة في الجملة الفعلية

د. إبراهيم خليفة الذوادي
قسم اللغة العربية- كلية الآداب صبراتة

تمهيد:

تخضع اللغة في حقيقة أمرها لنظام معين في ترتيب كلماتها ويُتلزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام، إذ أنه لا مزية للعنصر اللغوي أو اللفظ بمفرده إذا كان بمنأى عن ذلك النظام، فإذا انتظمت المفردة ورُتبت ذلك الترتيب المعين، سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان.

والباحث في العربية يدرك أن ثمة علاقة قوية بين الأحكام النحوية وانتظام المفردة في ترتيب معين (التركيب) إذ إن مقتضى القول بـ (حكم) نحوي يعني تركيب في اللغة فلا يكون

ثمة حكم نحوي دون تركيب لغوي فهو متعلق به ويوجد بوجوده وينتفي بانتفائه، ومن هذا تتبدى ضرورة توضيح بعض المصطلحات. كالوجوب، والجواز، والامتناع، والحكم.

1- الواجب لغة: " وجب الشيء يجب وجوباً إذا ثبت ولزم... استوجب الشيء استحقه"[1] .

وفي الاصطلاح: " هو الاقتضاء، و يرادفه الاستحقاق و الإيجاب " [2] والواجب في العمل: " اسم لما لزم علينا... كصدقة الفطر والأضحية " [3] فالعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي تدور حول الثبوت واللزوم والاستحقاق، وقد عبر ابن مالك عن حكم ((الوجوب)) صراحة بلفظة كما في باب المفعول معه بقوله:

والنصب إن لم يجز العطف يجب *** أو اعتقد إظهار عامل تُصب [4]

وقد يعبر عنه بألفاظ أخرى كما في قول ابن مالك.

وقبل يا النفس مع الفعل التزم *** نون وقاية (وليسي) قد نظم [5]

2- الجائز لغة: تدور مادة [ج- و- ز] في المعجمات اللغوية بين معانٍ متعددة فتأتي بمعنى الإنفاذ، والمضي، ففي الصِّحاح " أجزته: أنفذته، وجوّز له ما صنع وأجاز له، أي سوغ له ذلك " [6] وفي اللسان " أجاز رأيه وجوزه: أنفذه، وأجاز أمره يجيزه إذا أمضاه، وترد بمعنى الاحتمال، تجوز في هذا الأمر ما لم يتجوز في غيره: احتمله والمضي فيه... وقد تأتي بمعنى التساهل والتسامح وعدم المؤاخذة " [7] .

وفي الاصطلاح " هو المار على جهة الصواب... ويطلق أيضاً على الجائز الذي هو أحد أقسام العقلي، أعني الممكن، فالممكن والجائز العقلي في اصطلاح المتكلمين مترادفان والممكن الخاص عند المناطقة هو المرادف للجائز العقلي، وأما الممكن العام فهو عندهم ما لا يمتنع وقوعه... والجائز: ما يمكن تقدير وجوده في العقل بخلاف المحال " [8]. وواضح بين

المعنيين اللغوي والاصطلاحي من ترابط فهو يدور حول المرور والنفاذ وهو عينه الإمكان وعدم الامتناع.

وقد عبر ابن مالك عن الجائز في باب (ظن وأخواتها) بقوله:

وجوَز الإلغاء لا في الابتداء *** وأنو ضمير الشأن أو لام الابتداء[9]

3- الممتنع: المنع لغةً: خلاف الإعطاء، وهو " أن تحول بين الرجل والشيء الذي يريده، ويقال: هو تحجير الشيء " [10].

وفي الاصطلاح: الممتنع: هو " ما يقتضي لذاته عدمه " [11] أو هو " عبارة عن انعدام الحكم عند وجود السبب " [12] .

وقد عبر ابن مالك عن المنع بلفظه أحياناً وبعدم الجواز وعدم المجئ أحياناً أخرى كما في قوله:

وفي باب ظن وأرى المنع اشتهر *** لا أرى منعاً إذا القصد ظهرا [13]

وقوله: ولا يجوز الابتداء بالنكرة *** ما لم تفد كعند زيد نمره [14]

وقوله: وفي اختيار لا يجئ المنفصل *** إذا تأتى أن يجئ المتصل [15]

الحكم.

الحكم في اللغة: يدور معناه بين الصرف، والمنع، والقضاء، والاتفاق، والقطع، والعلم، ففي الكليات " الحكم في اللغة: الصرف والمنع والإصلاح، ومنه (حكمة الفرس) وهي الحديدة التي تمنع عن الجموح، ومنه الحكيم، لأنه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها.

والحكم أيضاً: الفصل والبت والقطع على الإطلاق " [16].

وفي الاصطلاح: هو " إسناد أمر إلى أخر إيجاباً أو سلباً، وهو أيضاً وضع الشيء في موضعه وقيل هو ماله عاقبة محمودة " [17].

ويذكر صاحب الكليات أن الحكم العقلي: " إثبات أمر لأمر آخر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز. [18]

بهذا يمكن إدراك العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي إذ الصرف والمنع والإصلاح والقضاء والقطع كلها تدور في اللغة لتنتقل إلى الاصطلاح متمثلة في الإسناد سواء أكان سلباً أم إيجاباً.

وقد صرح ابن مالك بلفظ (حكم) في مواضع، وجاء بمعناه في مواضع أخر كما في قوله:

فأعطف بواو لاحقاً أو سابقاً *** في الحكم أو مصاحباً موافقاً [19]

وقوله: وكل حرف مستحق للبناء *** والأصل في المبني أن يسكنا. [20]

الجملة الفعلية.

الرتبة:

تُعدُّ الرتبة هنا من الأهمية بحيث يتوقف عليها- أحيانا- بعض المعاني النحوية كما يذهب إبراهيم أنيس فقد أرجع تحديد معاني الفاعلية أو المفعولية إلى أمرين جعل " أحدهما نظام الجمل العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، فالباحث في نحو لغة من اللغات يعني كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض، ويحاول تعرف مواضع الفعل منها ومواضع الفاعل

والمفعول منها، ثم مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر أساسية، فإذا اهتدى لكل هذا فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة " [21].

الرتبة– إذن– في الجملة الفعلية لها أهميتها في تحديد عناصر مكوناتها وبالتالي تحديد معانيها النحوية وهي تتحرك بين ثلاثة عناصر لغوية: الفعل، الفاعل، المفعول، وهذه الرتبة قد ترد على الترتيب الأصلي وقد تخالف هذا الأصل (تقديماً أو تأخيراً) وقد يأخذ هذا الحكم الوجوب أو الجواز أو الامتناع يقول ابن يعيش: " القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل إن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فكذلك قُدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن الفاعل ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو: ضربت وضربنا وضربتم... و إذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فإذاً رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا " [22].

ابن يعيش يقرر عدة أمور في اقتباسه هذا في ضوء عدة اعتبارات فالقياس أن يكون الفاعل قبل الفعل وهو الأصل لكن لاعتبار آخر قد يحدث العكس وهو ما يعرض للفعل من كونه عاملاً يعمل في الفاعل والمفعول بعده كما لا يجوز إخلاء الفعل عن الفاعل لأن الفاعل كالجزء منه ولهذا الاعتبار وجب أن يأتي الفاعل بعده فلا يتقدم عليه البتة ثم تأتي رتبة المفعول آخراً ؛

لاعتبار معنوي وهو كونه فضلة وعليه يصبح الترتيب بين العناصر الثلاثة: الفعل ثم الفاعل ثم المفعول.

وجلي في هذا الاقتباس اعتبار ابن يعيش لجانب المعنى مرة ولجانب اللفظ أو الشكل مرة أخرى كما أنه تبدو نزعته البصرية في وجوب تأخر الفاعل بعد الفعل ولا يجوز العكس.

الرتبة في الفعل والفاعل.

تتنازع الرتبة هنا بين الفاعل وعامله اعتبارات بعضها شكلي وبعضها معنوي ويبدو ذلك في اقتباس ابن يعيش السابق فمن الناحية المعنوية كان الواجب أن يذكر الفاعل قبل الفعل لأن وجود الأول قبل الثاني لكن الاعتبار يكاد يكون شكلياً وهو النظر إلى كون أحدهما العامل والآخر المعمول أثر في الرتبة فجعلها عكس ما كان واجباً قياسياً ويذكر السيوطي إن " الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله " [23] .

في مسألة تقديم الفاعل على رافعه إذن مذهبان الكوفيون وقد أجازوا التقديم مستدلين بما ورد عن العرب، والبصريون وهم لا يجيزون تقديم الفاعل على رافعه بل يوجبون تأخيره ؛ لاعتبار أن الفعل والفاعل كجزأي كلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

وإن تقديم الفاعل قد يوقع في لبس بينه وبين المبتدأ فإذا قلت زيد قام وكان تقديم الفاعل جائزاً، لم يدر السامع هل أردت بزيد الابتداء وخبره (قام) أم أردت إسناد (قام) إلى (زيد) على الفاعلية.[24]

وفي حاشية الخضري " لا يجوز تقديمه أي الفاعل إلا في الضرورة كما نص عليه الأعلم، وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل: يمتنع مطلقاً... فإن وجد ما ظاهرة التقديم

وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً والمقدم إما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل بمحذوف نحو " [25] " وان أحد من المشركين استجارك " [26].

تأنيث الفعل مع الفاعل:

إذا اسند الفعل الماضي الى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي.

ذكر ابن مالك أنه، تلزم " التاء الساكنة الفعل الماضي في موضعين: أحدهما أن يسند الفعل الى ضمير متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء.

والثاني: أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث."[27]

الرتبة في الفاعل والمفعول به:

الأصل في الفاعل أن تكون مرتبته قبل المفعول به فيتقدم عليه كقوله تعالى: [وورث سليمانُ داوود][28] ولكن هذا الأصل قد يتجاوز فيقدم المفعول على الفاعل شريطة أن يوجد من القرائن اللفظية أو المعنوية ما يعيَن الفاعل والمفعول فإن لم يكن لم يجز، وعلى ذلك فتقديم المفعول على الفاعل يأخذ ثلاثة أضرب، جائز، وواجب، وممتنع.

فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول- التزام الأصل- إذا خِيف التباس الفاعل بالمفعول لخفاء العلامة الإعرابية مثلاً: زار موسى عيسى- أكرم ابني أخي- كافأ هذا ذاك، فعدم ظهور العلامة الإعرابية هنا وعدم وجود قرائن أخرى لفظية أو معنوية تعيَن الفاعل من المفعول يوجب أن يكون المذكور أولاً هو الفاعل والثاني هو المفعول.

كذلك يجب تأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور تقول: أكرمتُك و أهنتٌ زيداً.

ومثله إذا كان المفعول محصوراً أو مقصوراً نحو: ما زرت إلا محمداً، إنما كافأ المدرس علياً. فلو تقدم المفعول لتغير المعنى فيهما [29].

ويجب تقديم المفعول به وتأخير الفاعل وفيها يتوسط المفعول بين الفاعل وعامله.

والنحويون يعدون المفعول هنا مقدماً في اللفظ وليس في الرتبة ولها مواضع منها قوله تعالى: " وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه " [30] وقوله تعالى: " يوم لا ينفع الظالمين معذرتُهم " [31] ففي الآيتين وجب ذكر المفعول قبل الفاعل ؛ لأن الفاعل يشتمل على ضمير يعود على المفعول فلو لم يذكر المفعول أولاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهي ضد المسلمات النحوية. [32]

وقد عقد ابن جني لهذه المسألة باباً في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض قال فيه: " من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُه زيداً فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينه أنظمت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مضمره لفظاً ومعنى، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطَرد من مذهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسِم قائم برأسه، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً.

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنه إذا أُخِّر فموضعه التقديم... ولا تستنكر هذا الذي صورته لك و لا يخف عليك، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتشبعه. [33]

وتقدم الفاعل- إذن- على المفعول في هذه المسألة من الأمور الممتنعة ولذا يجب تقدم مفعوله عليه للمقتضى السابق وهو مراعاة عود الضمير ثم يجب تقدم المفعول على الفاعل إذا كان الفاعل مقصوراً عليه في الترتيب تقول: لا ينفع المرءَ إلا العملُ الصالحُ، و إنما ينفع المرءَ العملُ الصالحُ، فالفاعل فيهما حُصِر (بإلا)، و (إنما) فوجب تأخيره فلو تقدم لتغير المعنى. [34]

الرتبة في الفعل والمفعول.

هي في الحقيقة بين الفعل والفاعل والمفعول. فتقدم المفعول هنا معناه تقدمه عليهما جميعاً وتأخره معناه تأخره عليهما جميعاً وليس عن العامل وحده، حيث تناول حالة التوسط بينه وبين العامل في الحديث عن الرتبة بين الفاعل والمفعول.

وتأتي هذه الرتبة في صورتين: الأولى تقدم المفعول على عامله، والثانية تأخره عنه.

فأما الأولى، فتأخذ حكم الوجوب وذلك إذا ما كان المفعول من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام، والشرط، أو ما أضيف إليهما، وهو مما جعله (ابن جني) من قبيل نقض المراتب إذا عرض هناك عارض، يقول: " ومما نُقضت مرتبته المفعول والاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدَّمين على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه وذلك قوله سبحانه وتعالى: " وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبون " [35] فـ (أي منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون)، ولا بـ (سيعلم) وكذلك قوله تعالى: " أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ " [36] وقال: " أيامّا تدعو فله الأسماء الحسنى " [37] فهذا و نحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً،... و إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها و الأسماء المشروط بها، فهذا من النقض العارض. [38]

ومنه إذا كان المفعول معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب أما إذا لم يكن منصوب سواه [39]كقوله تعالى: " فأما اليتيمَ فلا تقهر، و أما السائلَ فلا تنهر " [40]فالعامل هنا مقترن بفاء الجزاء في جواب (أما) الشرطية وليس ثمة فاصل بينهما فوجب تقديم المفعول ليكون فاصلاً.

ومثله إذا كان العامل فعل أمر مقترناً بالفاء كقوله تعالى: " وربَّك فكبر، وثيابَك فطهر، والرجز فاهجر " [41] .

وأما الصور الثابتة في هذه الرتبة فهي عكس سابقتها وهي امتناع تقديم المفعول على عامله فيجب تأخير المفعول إذا كان الفعل مؤكداً بنون توكيد يقال: اضربن زيداً- و لا يقال: زيداً اضربن.

وكذلك إذا كان الناصب فعل تعجب نحو: ما أحسن زيداً

ومنه أن يكون الفعل صلة للحرف المصدري نحو: سرني أن تقرن الإيمان بالعمل الصالح.

وكذلك إذا كان المفعول مصدراً مؤولاً من (أن) مشددة أو مخففة كقوله تعالى: " وعلم أن فيكم ضعفاً ".[42]

ومن المواضع التي يجب تأخر المفعول فيها أن يكون فعله مسبوقاً بأدوات لا يجوز للمفعول أن يسبقها منها: (لام) والابتداء، (لام) القسم، و (قد) ، (سوف، قلما، وربما).

أحكام في نائب الفاعل.

هناك عناصر تنوب عن الفاعل في التركيب ؛ لان الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فالعرب قد قوي في نفسها أمر المفعول كما قوي في نفسها أمر الفاعل لذلك كان المفعول هو أول ما يقع موقع الفاعل لشبهه به.

فإذا ما غاب المفعول به– وهو أشد ما يتطلبه الفعل بعد الفاعل– يحل محله في النيابة عن الفاعل أقرب العناصر اللغوية إليه حفاظاً على النظام التركيبي ويتم ذلك دون تضحية بذاتية العناصر التي تحل محل الفاعل فالمفعول يظل صاحباً لمعنى المفعولية رغم رفعه وكذلك (بدائله).

ويشبه المفعول في هذا المعنى الجار والمجرور، والظرف، والمصدر، فالفعل لابد له من مصدر، إذ هو جزء منه وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما والمجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر. (43)

اللغة– إذن– وزعت عناصرها على المواقع النحوية المختلفة فأجازت لبعضها أن تشغل موقفاً ما ومنعت الآخر يقول ابن مالك: " مذهب البصريين– إلا الاخفش– إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور تعيَّن إقامة المفعول به مقام الفاعل... و لا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده.

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر" . (44)

وفي مقابل جواز اللغة لبعض عناصرها أن تشغل موقع النائب عن الفاعل (منعت) عناصر أخرى شغل ذلك الموضع كالمفعول لأجله، والحال، والتمييز، والمانع من ذلك ليس لكونها نكرات فالفاعل يشغل بالنكرة كما يشغل بالمعرفة فكذلك ما يقوم مقامه " وإنما امتنع أن يقام مقام الفاعل ؛ لان انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنما هو مفعول له فهو علة للفعل وغرض له فامتنع أن يقوم مقام الفاعل وإنما يقام المفعول مقام الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه، وليس المفعول له هكذا أو ما أشبه مما لم يقم مقام الفاعل.

فلما لم يكن المفعول له في هذا كالمفعول به في هذه المناسبات وغيرها التي بينه وبين الفاعل لم يجز أن يقام المفعول له مقام الفاعل كما جاز أن يقام المفعول به مقامه " (45)

وأما الحال فإنها وإن كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه [46] يقول ابن يعيش: " فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل فإذا قلت: سر بزيد قائماً، و تصبب بدن عمر عرقاً فلا يجوز أن يقيم (قائماً) أو (عرقاً) مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرتين والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة " [47] .

الحذف في الجملة الفعلية.

تميل العربية إلى الحذف والاختصار دون خلل في تراكيبها وكما يقع الحذف في الجملة الاسمية يحدث كذلك في الفعلية والقاعدة العامة التي يخضع لها التركيب: اسمياً كان أو فعلياً، هي أنه لا يحذف " شيء من ذلك إلا عن دليل " [48] حالي أو مقالي يدل على المحذوف حتى لا يضمر الحذف بالمعنى ويصبح التركيب بعد الحذف مجتزأً إذ يقتصر فيه على بعض المواقع اكتفاءً بما يدل عليه من قرائن والمعنى يظل جلياً في التركيب على الرغم من الحذف الذي اعتراه اعتماداً على ما يعني من كلمات في أداء المقصود.

فالجملة الفعلية قد يحذف فيها عنصر واحد كالفعل أو الفاعل أو المفعول.

1- الفعل:

حذف الفعل عقد له سيبويه أكثر من باب يقول في أحدها : " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه ".

وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك. كأنك قلت: إياك تنحّ، وإياك باعد، وإياك أتق وما أشبه ذا، ومن ذلك (أن تقول): نفسك يا فلان أي: أتق نفسك " [49].

2- الفاعل:

يمثل الفاعل العنصر الثاني في الجملة الفعلية مع فعله وهو المسند إليه الحدث في التركيب فهو يقابل المبتدأ في الجملة الاسمية فهما يتفقان في الإسناد كما يتفقان في كونهما من (العمد) في النحو العربي التي لا يجوز حذفها في تراكيب العربية وهذه المسألة أعني الحذف قد يترخص فيها في المبتدأ فيحذف وليس كذلك في الفاعل وجمهور النحاة على ذلك، فالفاعل عمدة لابد منه ؛ لأن المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه فإن ظهر في اللفظ وإلا فهو ضمير مستتر يرجع إلى مذكور قبله أو إلى ما دل عليه الفعل كما في الحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن و لا يشربُ الخمر حين يشربها وهو مؤمن) أي ولا يشرب الشارب ؛ لأن (يشرب) يستلزم شارباً وحسّن ذلك تقدم نظيره وهو (لا يزني الزاني) وليس براجع إلى (الزاني) لفساد المعنى أو يرجع إلى ما دل عليه الكلام كقوله تعالى: " كلا إذا بلغت التراقي " [50] أو ما دل عليه الحال المشاهدة كقول العرب: إذا كان غداً فأتني وقول سوار بن المضمر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني *** إلى قطري لا أخالك راضياً [51]

الفاعل- إذن- عمده لا يجوز الاستغناء عنه في الكلام فهو ركن أساسي وهو ما ذهب إليه جمهور النحويين وهو رأي ابن هشام أيضاً [52] و أجازه الكسائي وابن مضاء يتصور فعلاً و لا فاعل له فيجوز خلوه من الفاعل ؛ لأن الفعل يدل بلفظه عليه فلا حاجة بنا إلى إضمار [53]، ويذكر ابن مضاء أن النحويين يفرقون بين الإضمار والحذف فالفاعل كما يقول النحويون يضمر و لا يحذف فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه و لا يتم الكلام إلا به. [54]

3- المفعول:

يأتي المفعول به فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول فلا خلاف لدى النحويين في حذف المفعول به ما لم يفسد التركيب أو يُخلُّ بالمعنى وما دام لم يعرض مانع من الحذف كأن يكون جواباً نحو: ضربتُ زيداً إجابة لمن يسأل: من ضربت ؟ أو يكون محصوراً نحو ما ضربت إلا زيداً.

ففي مثل هذين الموضعين لا يجوز الاستغناء عن المفعول به ويجب ذكره، إذ لو حذف في الأول لم يحصل جواب، ولو حذف في الثاني نفى الضرب مطلقاً والمقصود تقييده. فلم يكن بدٌّ من ذكر المفعول به. (55)

بهذا يصل البحث إلى خاتمته وقد أنتهى الى النتائج الاتية:

1- الأحكام النحوية مرتبطة بالتراكيب فهي توجد بوجودها وتنتفي بانتفائها.

2- للرتبة في الجملة الفعلية أهمية في تحديد معانيها النحوية.

3- الرتبة قد ترد على الترتيب الأصلي وقد تخالف هذا الأصل تقديماً أو تأخيراً.

4- البصريون لا يجيزون تقديم الفاعل على رافعه (الفعل) بل يوجبون تأخيره.

5- يؤنث الفعل مع الفاعل إذا أسند الفعل الى ضمير متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي و المجازي، أو أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث.

6- الرتبة بين الفعل والمفعول تأتي على صورتين الأولى تقدم المفعول على فاعله، والثانية تأخره عنه.

7- قوي في نفس العرب أمر المفعول كما قوي في نفسها أمر الفاعل لذلك كان المفعول أول ما يقع موقع الفاعل لشبه به.

8- اللغة وزعت عناصرها على المواقع النحوية فأجازت لبعضها أن تشغل موقعاً ما ومنعت الآخر.

9- الحذف سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية لا يكون إلا عن دليل حالي أو مقالي يدل على المحذوف.

هوامش البحث:

1- لسان العرب لابن منظور، دار الحديث، القاهرة، مادة [و، ج، ب].

2- الكليات لأبي البقاء الكفوي/ 928، تحقيق عدنان درويش، الطبعة الأولى، 1992م.

3- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني/ 261، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991م.

4- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/ 206، مكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون.

5- المصدر السابق 1/ 108.

6- الصحاح، للجوهري، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم الإعلامية، بيروت، مادة [ج، و، ز].

7- لسان العرب مادة [ج، و، ز].

8- الكليات لأبي البقاء الكفوي/ 340، 341.

9- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/ 46.

10- معجم العين للخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، مادة [م، ن، ع].

11- التعريفات للجرجاني/ 242.

12- الكليات لأبي البقاء الكفوي/ 873.

13- شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك 2/ 125.

14- المصدر السابق 1/ 99.

15- المصدر السابق 1/ 215.

16- الكليات/ 380، وينظر لسان العرب مادة [ح، ك، م].

17- التعريفات للجرجاني/ 105.

18- الكليات/ 381.

19- شرح ابن عقيل 3/ 226.

20- المصدر السابق، 1/ 40 .

21- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس،/ 206، مكتبة الانجلو مصرية الطبعة الثامنة.

22- شرح المفصل لابن يعيش 1/ 146- 147، تحقيق احمد السيد سيد احمد، المكتبة التوفيقية.

23- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، 1/ 576، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية.

24- ينظر شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 1/ 270- 271، دار إحياء الكتب العربية.

25- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/ 363- 364، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005 م.

26- التوبة، من الآية/ 6.

27- شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك 88/2، وينظر: حاشية الخضري على شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك 368/1، دار الكتب العلمية بيروت.

28- النمل، من الآية/ 16.

29- ينظر: كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدري، 1/ 298، تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد الطبعة الأولى، 1984 م.

30- البقرة من الآية/ 124.

31- غافر، من الآية/ 52.

32- ينظر: كشف المشكل في النحو 1/ 300.

33- الخصائص لابن جني 1/ 253- 256.

34- ينظر: المصدر السابق 1/ 254، وكشف المشكل في النحو 1/ 300- 301.

35- الشعراء من الآية/ 227.

36- القصص من الآية/ 28.

37- الإسراء من الآية/ 110.

38- الخصائص لابن جني/ 257، وكشف المشكل 1/ 301 وقطر الندى لابن هشام/ 204.

39- ينظر: شرح الكافية لابن مالك 1/ 128، تحقيق عبد المنعم احمد، مكتبة الثقافة الدينية.

40- الضحى، الآيتان/ 9، 10.

41- المدثر الآيات/ 3، 4، 5.

42- الأنفال الآية/ 66.

43- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية) محمود عبد السلام شرف الدين/ 147، دار الرحمن للطباعة، الطبعة الأولى 1984م، وينظر همع الهوامع للسيوطي 1/ 583- 585، وشرح شذور الذهب لابن هشام/ 189- 191، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999م.

44- شرح ابن عقل 2/ 89 وينظر: شرح الاشموشي على ألفية ابن مالك 1/ 322- 326.

45- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر 1/ 228- 229، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م، وينظر: كشف المشكل في النحو 1/ 306.

46- شرح كافيه 1/ 84.

47- شرح المفصل 7/ 325.

48- الخصائص لابن جني 2/ 243.

49- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون 1/ 273، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى.

50- القيامة من الآية/ 26.

51- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري 1/ 271- 272.

52- ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري/ 186، وشرح قطر الندى/ 198- 199.

53- ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي/ 92، تحقيق شوقي ضـــيف، دار المعـــارف، الطبعة الثالثة.

54- ينظر: المصدر السابق/ 92.

55- ينظر: شرح الكافيه 1/ 131.